

الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
مديرية تنمية المرأة الريفية

دور المرأة الريفية في تحقيق
التنمية المستدامة وتحقيق الأمن
الغذائي

إعداد الدكتورة رائدة أيوب

العِدَمَة :

كانت المرأة على مر العصور وما زالت منتجة في عملها سواء في البيت أو في المجالات الاقتصادية ب مختلف أنماطها (الرعي - الصيد - الزراعة - الصناعة) فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتحمل مسؤولية المنزل وبنفس الوقت وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل بل وكانت مهامها الإنتاجية تفوق أحياناً مهام الرجل فنجد أن النساء الريفيات يعملن في الزراعة بكامل فروعها ولوان عملهن في مجال الإنتاج النباتي وتربيبة الحيوان يفوق بكثير عملهن في مجال الغابات وصيد الأسماك . والنساء الريفيات في العالم الثالث لسن كما هو شائع عنهن مجرد أمهات وزوجات وإنما يقدمن في أكثر الحالات إسهاماً شديداً الأهمية في إمداد الأسرة بالغذاء ورفع مستوى الحياة الاقتصادية ففي أفريقيا على سبيل المثال يعتمد على المرأة في انتاج أو شراء كل الغذاء الذي تتناوله الأسرة تقريباً وفي المشرق العربي وشمال افريقيا تقوم المرأة بمهام العمل الحقلية ورعاية الحيوان وفي آسيا تعمل جنباً إلى جنب مع زوجها كما تعمل خارج المزرعة لدى المزارعين الأكثر ثراء أو في الأعمال البسيطة التي يمكن أن تكسبها دخل إضافي تكمل به غذاء الأسرة وكذلك الأمر في أمريكا اللاتينية والكاريببي تعمل المرأة في حصاد محاصيل الأغذية وخاصة الأرز كما تعمل في العمل غير الزراعي لكسب دخل إضافي للأسرة .

هذا وقد بنت احدى الدراسات التي اجريت على ٧٤ بلد نامي أن المرأة تعيل أسرة من بين كل خمس أسر حيث تكون أماً أرملة أو مطلقة أو منفصلة عن زوجها أو هجرها وبالطبع المرأة في الريف السوري تتشابه مع نساء العالم جميعها فهي تتحمل كافة الأعباء المنزلية من عمليات التنظيف والغسيل وتحضير الطعام وتؤمن مؤونة البيت والعناية بالأطفال وشؤونهم إضافة إلى تحملها الجزء الأكبر من الأعمال الزراعية المختلفة بدءاً من تحضير الأرض للزراعة وانتهاء بتسويق المحصول، وكذلك تهتم المرأة في رعاية الحيوانات وخاصة الأبقار والدواجن من حيث اطعامها ورعايتها وحلابتها وجلب العلف لها وإلى جانب الأعمال المنزليه والزراعية ورعاية الحيوان فإن المرأة في معظم مناطق الريف السوري تقوم بالعديد من الصناعات الريفية / القش / التطريز / الحياكة الصوف إضافة لقيامها بالعديد من الصناعات الغذائية مثل المرببات وتجفيف الخضار والفواكه ومشبات الألبان والأجبان لتلبية حاجات المنزل كما يتم تسويق بعضها أحياناً .

ورغم التفاوت في طبيعة ومشقة هذه الأعمال من منطقة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعاً بأن هذه الأعمال مهما تنوّعت فهي من مهام ومسؤوليات المرأة وفي كثير من الأحيان يضاف

إلى هذه الأعمال نقل الماء والخطب من أماكن بعيدة عن المنازل لاستخدامه في الاحتياجات المنزلية وتم هذه العملية سيراً على الإقدام قد يستغرق ساعة أو أكثر ذهاباً ومتها إياباً وهي تحمل على رأسها هذا الحمل التفيلي .
لذا تعتبر المرأة الريفية أحد مقومات التنمية الريفية المستدامة ولا تتحقق بدونها .
وستتعرض إحصائياً وبتفاصيل المهام التي تؤديها المرأة بالريف

- لمحـة حول واقع المرأة في المجال الزراعي :

أظهرت قاعدة البيانات الموجودة في مديرية تنمية المرأة الريفية النقاط التالية التي تم من خلالها تسلط الضوء على واقع عمل المرأة الريفية في الزراعة أهمها :

(١) يشكل السكان الريفيون في سوريا ٤٩,٨ % من إجمالي السكان وتشكل الأسر التي تترأسها

النساء ٦٩,٤ % من الأسر الريفية .

(٢) تشكل النساء الريفيات ٢٨,٤ % من قوة العمل الريفية في حين تشكل النساء الحضريات ١٥,٤ %

فقط من قوة العمل الحضرية ويصل معدل المشاركة أقصاه في الفئتين العمريتين (٩-١٥) و (٢٠-٢٤).

(٣) يتم تصنيف معظم النساء على أنهن لا يقمن بأي نشاط ٩٠ % من السكان الإناث من سن العاشرة

وما فوق مقارنة مع ٣٤,٥ % من الذكور . مع فجوة نوعية قدرها (٥٥,٥) . السبب في عدم

قيام الذكور بأي نشاط هو على الغالب التحاقهم بالمدرسة في حين أن السبب في عدم قيام الإناث بأي

نشاط مرجعه في الغالب وضعهن كربات بيوت .

وتصل نسبة ربات البيوت بين اللواتي يوصفن بأنهن لا يقمن بأي نشاط من بين السكان الإناث إلى ٦٤ % (٦٢ % من الحضريات و٦٦ % من الريفيات) إلا أنه وإذا أخذنا بعين الاعتبار قيمة عمل النساء المنزلي إضافة إلى عملهن في الحياة العامة لوجدنا أن الأنشطة الاقتصادية للإناث هو أعلى بكثير من الأنشطة الاقتصادية للذكور

(٤) تمثل قوة العمل الإجمالية (١٠ سنوات وما فوق) العاملة في القطاع الاقتصادي (الزراعة ،

الصيد ، الحراج) 24% من قوة العمل الإجمالية في سورية ($31,5\%$ من قوة العمل الإجمالية للإناث و 23% من قوة العمل الإجمالية للذكور) . وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية إلى $44,7\%$ من قوة العمل الريفية الإجمالية (59% من قوة العمل الريفية للإناث ، و $42,7\%$ من قوة العمل الريفية للذكور) ويصل أعلى تركيز لقوة العمل في هذا القطاع في المناطق الريفية في الحسكة إلى ($65,7\%$ مع 76% بالنسبة للإناث و 65% بالنسبة للذكور) ، وفي الرقة (63% مع 82% بالنسبة للإناث و 60% بالنسبة للذكور) ، وحمادة (55% مع 73% بالنسبة للإناث و 50% بالنسبة للذكور) ، وإدلب (45% مع 66% بالنسبة للإناث و 41% بالنسبة للذكور) .

(٥) وفقاً للنتائج الأولية لمسح القوة العاملة بالعينة لعام ١٩٩٨ فقد شكلت العاملات من الإناث في قطاع الزراعة والصيد والحراج ما نسبته 46% عام ١٩٩٨ . أما نسبة العاملين من الذكور فقد انخفضت من 23% إلى 20% . ويشير هذا إلى توجه نحو تأثير العمل في الزراعة .

(٦) تشكل الإناث 45% من إجمالي العمالة الأسرية وهن يعملن في الغالب كعاملة أسرية غير مأجورة . تصل أعلى نسبة للإناث العاملات في هذه الفئة في دير الزور ($49,5\%$) ثلثها حلب وحمص وإدلب والرقعة (47%) ، طرطوس (45%) ، وأكثر من 40% من إجمالي قوة العمل في اللاذقية والحسكة والقنيطرة ودرعا .

(٧) تظهر الحالة التعليمية للعاملين في قطاع الزراعة في المناطق الريفية أن أغلبية العاملات من النساء (78%) هن { إما من الأميات كلية (53%) أو من يستطعن القراءة والكتابة فقط (25%) } وهناك 17% آخريات ممن يحملن شهادة

التعليم الابتدائي و ٣٥٪ من يحملن شهادة التعليم الإعدادي وأقل من ١٪ من
يحملن شهادة التعليم الثانوي .

٨) تشكل النساء في العمالة الأسرية غير المأجورة ٣٧٪ من إجمالي العمالة النسائية
الريفية وتصل نسبة النساء في العمالة الأسرية غير المأجورة أقصاها في دير الزور
٦٧٪ وفي حلب ٥٢٪ وفي الرقة ٤٩٪ والحسكة ٤٧٪ وحماء ٤٦٪ .

٩) لا يتلقى العاملون الزراعيون في المناطق الريفية إلا القليل من التدريب المهني ، إذ
لا يتلقى إلا ٢,١٪ فقط منهم تدريبياً (٢,٣٪ من الذكور و ١,٢٪ من الإناث) .

١٠) يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعي أن النساء مسؤولات
بالكامل عن الاعتناء بالحيوانات الزراعية باستثناء عملية الرعي حيث للذكور حصة
كبيرة في هذه العملية ، وتسهم النساء في جميع مراحل العمل الزراعي بشقه النباتي
وينتظر إسهامهن في العمليات اليدوية التقليدية والبدائية التي تتطلب كثيراً من الجهد
والوقت والصبر . في حين تخفي أنوار المرأة بعض العمليات كالتسويق .
بالإضافة لذلك لا يمكن إهمال مسؤولية النساء عن كافة الأعباء المنزليه كتنظيف
المنزل والطبخ بالإضافة لرعاية الأطفال .

١١) ينقسم مالكو الأراضي حسب النوع الاجتماعي إلى ٩٥٪ ذكور و ٥٪ إناث .

١٢) يعد الذكور المالكين الرئيسيين للحيوانات المدجنة حيث تبلغ حصتهم ٩٢٪
مقارنة مع ٨٪ للإناث ويمتلك الذكور ٩٧٪ من الأغنام و ٩٣٪ أبقار و ٩٦٪
ماعز و ٩٨٪ دواجن . في حين تمتلك الإناث ٥٣٪ أغنام و ٧٪ أبقار و ٤٪ ماعز
و ٢٪ دواجن .

١٣) ٩٩٪ من مالكي الآلات الزراعية من الذكور .

ب الأدوار التي تؤديها المرأة في الريف السوري:

أولاً: الأدوار التي تؤديها المرأة في العمل الزراعي

- أ - الحراة
- ب - البذار
- ج - ري المحاصيل
- د - التعشيب
- ه - المكافحة والتسميد
- و - التطعيم والتقليم
- ز - الحصاد والقطاف
- ح - التسويق

ثانياً - الأدوار التي تؤديها المرأة في رعاية الحيوان

- أ - جلب العلف
- ب - اطعام الحيوان
- ج - السقاية
- د - الحلابة
- ه - الرعي
- و - تنظيف الحظائر

ثالثاً - الأدوار التي تؤديها المرأة في المنزل .

- أ - تنظيف المنزل
- ب - رعاية الأطفال
- ج - احضار ماء الشرب
- د - احضار الوقود
- ه - شراء حاجيات المنزل
- و - اعداد الخبز
- ز - اعداد الفرش اللازمة للمنزل
- ح - الصناعات الغذائية

أولاً- الأدوار التي تؤديها المرأة في العمل الزراعي:

يبدو أن هناك ما يشبه الانفاق حول توزيع الأعباء الزراعية بين أفراد الأسرة في الريف السوري إذ أن صعوبة العمل وطبيعته ومدى اعتماده على القوة العضلية يحدد توزع الاعباء على أفراد الأسرة وفيما يلي نسبة مشاركة المرأة حسب العمليات التالية :

الحراثة :

هي من المهام الرئيسية التي يقوم بها الأب والابناء الذكور أكثر من ربات الأسر والبنات وبعض الأحيان تلجأ الأسر إلى استخدام قوة عمل ماجورة ولاسيما اذا كانت الحراثة آلية حيث تستأجر آلة الحراثة ومعها العامل القائم عليها ، وتعتبر مشاركة المرأة في أداء عملية إعداد الأرض منخفضة

- المحاصيل الحقلية: ٢% (الرقة) وحتى ٢٩% (ريف دمشق)
- المحاصيل الخضرية: ٠% (إدلب) وحتى ٣٠% (ريف دمشق)
- الأشجار المثمرة: ١٥% (اللاذقية) وحتى ٤٠% (إدلب)

ب - البذار :

تروي أساطير بلاد الشام القديمة تقدير آلهة الخصب عشتار الام الكبرى ويربط هذا التقديس قدیماً بقيام المرأة بعملية البذار نقاولاً بها لنقل الخصوبة الكامنة في جسدها إلى الأرض ولكن حالياً نجد أن عملية البذار انتقلت إلى حد ما إلى الذكور وتحولت إلى عملية آلية مع الحراثة باستثناء بعض المحاصيل / القطن / حيث تتم عملية البذار يدوياً وهذا ما رفع نسبة التي تقوم بها المرأة بعملية البذار

مشاركة المرأة في أداء عملية زراعة البذور منخفضة في أغلب المحافظات

- المحاصيل الحقلية: ١٧% (السويداء) وحتى ٤٥% (دير الزور) / ٥٩% الغاب / اللاذقية /
- المحاصيل الخضرية: ٢١% (إدلب) وحتى ٥٤% (الغاب - حلب) / ٦٩% درعا /
- التبغ : ٥٠% (الغاب) وحتى ٧٩% (إدلب) ومنخفضة بالنسبة لـ :

الأشجار المثمرة: ١٧% (اللاذقية) وحتى ٤٢% (إدلب)

ج - ري المحاصيل :

هذه العملية شأنها شأن الحراثة والبذار باعتمادها على اليد العاملة الذكرية حيث يقوم الآباء والأبناء الذكور بالعمل فيها أكثر من النساء

مشاركة المرأة في أداء عملية الري منخفضة

- المحاصيل الحقلية: ٠٪ (القنيطرة) وحتى ٢٨٪ (ريف دمشق - إدلب)
- المحاصيل الخضرية: ٠٪ (الغاب - الحسكة) وحتى ٢٦٪ (حماء)
- الأشجار المثمرة: ٢٠٪ (ريف دمشق) وحتى ٤٠٪ (القنيطرة)

د - التعشيب :

لا يحتاج التعشيب إلى جهد عضلي كبير كما هو الحال في العمليات الأخرى وباعتباره من الأعمال التي تحتاج إلى صبر ووقت طويل نجد مساهمة المرأة والفتيات بهذا العمل مرتفعة

مشاركة المرأة في أداء عملية التعشيب مرتفعة

- - المحاصيل الحقلية: ٥٠٪ (القنيطرة) وحتى ٩٢٪ (دير الزور) / ٣٥٪ (السويداء)
- - المحاصيل الخضرية: ٤٧٪ (طرطوس) وحتى ١٠٠٪ (الغاب)
- - الأشجار المثمرة: ٤٪ (السويداء) وحتى ٧١٪ (طرطوس)

ه - المكافحة والتسميد :

تعلق بعملية المكافحة والتسميد جملة من الاجراءات منها شراء الأدوات والأدوية اللازمة لعملية الرش وكذلك تلقي وتطبيق تعليمات الوحدات الارشادية أو الصيدليات الزراعية أو الجمعيات الفلاحية كما يحتاج العمل إلى مزيد من الدقة والحذر في التعامل مع المبيدات والأدوية لذلك تولى الرجال هذا العمل أكثر من النساء

مشاركة المرأة في أداء عملية التسميد منخفضة

- المحاصيل الحقلية: ٥٥٪ (السويداء) وحتى ٣٦٪ (حماء)
- المحاصيل الخضرية: ٠٪ (الغاب) وحتى ٤١٪ (درعا) / ٧٢٪ إدلب
- الأشجار المثمرة: ٤٪ (حلب) وحتى ٤٥٪ (إدلب)

مشاركة المرأة في أداء عملية المكافحة منخفضة

- المحاصيل الحقلية: ٠٪ (اللاذقية) وحتى ٢١٪ (درعا) / ١٩٪ درعا
- المحاصيل الخضرية: ٠٪ (اللاذقية) وحتى ٤٧٪ (الحسكة)
- الأشجار المثمرة: ١٪ (اللاذقية) وحتى ١٥٪ (القنيطرة - طرطوس)

و- التطعيم والتقليم :

يحتاج التطعيم والتقليم إلى خبرة ودرأية لأهميته في عملية تحسين الإنتاج وهذا مناطق برب الأسرة

ك - الحصاد والقطاف :

الحصاد والقطاف مهمة تحتاج إلى تعاون جميع أفراد الأسرة / ولكن بحال استخدام الآلة بهذه المهمة نجد الرجال يختصون بها

مشاركة المرأة في أداء عملية القطاف أو جنى المحصول متقاربة بالنسبة لـ :

- المحاصيل الحقلية: ٤٩% (السويداء- القنيطرة) وحتى ٦٩% (حلب)
- الأشجار المثمرة: ٤٥% (ريف دمشق) وحتى ٦٤% (اللاذقية) / ٣٥% إدلب
- مرتفعة بالنسبة لـ :
- المحاصيل الخضرية: ٤٧% (اللاذقية) وحتى ٨٣% (إدلب) / ٤٠% طرطوس/

ز- التسويق :

قليلة جداً هي الحالات التي تقوم بها النساء بالتسويق فقد انحصرت هذه المهمة بالأباء أو لنقل بالذكور في الأسرة حيث يحتاج التسويق إلى التعامل مع الغرباء و السفر للإمام بأسعار المتداولة في السوق وتبدلاتها وغير ذلك من الأعمال التي يتم اعتبارها من اختصاص الرجال وكذلك عمليات البيع والشراء وتحصيل الأموال وصرفها التي تعتبر أيضاً من مهام الرجال

مشاركة المرأة في أداء عملية التسويق منخفضة

- المحاصيل الحقلية: ٠% (السويداء- القنيطرة - طرطوس اللاذقية) وحتى ٧% (دير الزور) / ١٩% درعا
- المحاصيل الخضرية: ٠% (القنيطرة- حمص- حماه- الغاب- طرطوس- اللاذقية- إدلب- الحسكة) وحتى ١٠% (حلب)
- الأشجار المثمرة: ١% (حماه - طرطوس) وحتى ١٢% (حمص) / ٢٠% القنيطرة

الفرز والتوضيب

بالنسبة لعمليات ما بعد الجني (الفرز والتقطية و التعبئة والتوضيب والتصنيع):
تعتبر هذه العمليات من أكثر العمليات التي تختص بها النساء نظراً لأنها تشكل المرحلة التي تتم بشكل يدوي كالفرز والتقطية و التعبئة والتوضيب والتصنيع الغذائي حيث لا يتطلب أداؤها تقنيات عالية، كما أن النساء يتقن العمل بها باعتبارها امتداداً لأعمالهن المنزلية و تتم غالباً

داخل مزرعة الأسرة (في المنزل) أو لدى الآخرين لقاء أجور مت薄ية ، وهذا العمل لا يحتاج إلى مستوى تعليمي معين حيث أن أغلب النساء العاملات به من الأميات أو الملمات

مشاركة المرأة في أداء عملية الفرز والتغذية متقاربة

- المحاصيل الحقلية: ٣٦% (ريف دمشق) وحتى ٦٦% (حمص) / ٧٤% الرقة
- المحاصيل الخضرية: ٤١% (حلب) وحتى ٧١% (القنيطرة)
- الأشجار المثمرة: ٤٨% (حماه) وحتى ٦٦% (درعا)

التعبئة والتوضيب

- مشاركة المرأة في أداء عملية التعبئة والتوضيب منخفضة بالنسبة لـ :
- المحاصيل الحقلية: ١٣% (الحسكة) وحتى ٥٤% (درعا- اللاذقية)
- ومتقاربة بالنسبة لـ :
- المحاصيل الخضرية: ٣٦% (طرطوس) وحتى ٧١% (القنيطرة)
- الأشجار المثمرة: ٣٨% (طرطوس) وحتى ٦٠% (حماه).

التصنيع

مشاركة المرأة في أداء عملية التصنيع مرتفعة

- المحاصيل الحقلية: ٦٩% (الحسكة) وحتى ١٠٠% (حماه- حلب- الرقة- دير الزور)
- المحاصيل الخضرية: ٧٨% (درعا) وحتى ١٠٠% (السويداء- حمص- طرطوس)
- الأشجار المثمرة: ٥٨% (حلب) وحتى ٩٨% (درعا- حمص)

ثانياً - الأدوار التي تؤديها المرأة في رعاية الحيوان

تعد خدمة ورعاية الحيوانات الزراعية من أهم الأعمال الإنتاجية التي تمارسها المرأة في الريف السوري، حيث تعتبر تربية الأبقار والأغنام وتسمين الحملان والعجول والمشاريع الأخرى ك التربية بودة الحرير والدواجن من أهم المشاريع التي توفر دخلاً إضافياً للأسرة من خلال قيام المرأة في كافة عمليات الخدمة الزراعية المرتبطة بهذه الحيوانات.

ورصد التقسيم النوعي لأداء كل عملية خدمة من خلال تحديد النسبة المئوية لمشاركة المرأة والرجل فيها بالإضافة لحساب الفجوة النوعية الناجمة عن الفروقات في نسبة المشاركة بين المرأة والرجل في العملية.

مشاركة المرأة بتربية ورعاية الأغنام :

يعتبر مشروع تربية الأغنام من أهم المشاريع الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة التي تحقق دخلاً إضافياً جيداً للأسرة الريفية ، ولا يقل أهمية هذا المشروع عن مشروع تربية الأبقار ، حيث يعتبر كل منها من المشاريع التي تلعب المرأة فيها الدور الأساسي إن لم نقل المطلق مقارنة مع الرجل ، حيث تعمل على تنفيذ أغلب عمليات الخدمة الزراعية الخاصة بتربية ورعاية الحيوان .

والجدير بالذكر أن تربية ورعاية الأغنام من الأعمال التي اكتسبت فيها المرأة خبرة طويلة عبر الزمن نظراً لتوفر الشروط المناسبة لحيازة الحيوانات الزراعية لدى غالبية الأسرة الريفية مثل زراعة المحاصيل الزراعية والاستفادة من بقائها كعلف للحيوانات بالإضافة لتوفير المراعي الطبيعية في الباية .

إلا أن نظراً لتدور مساحات كبيرة من الباية نتيجة الرعي الجائر ، بالإضافة إلى بعض المتغيرات في الطرفين المرتبطة بتربية الأغنام كغلاء الأعلاف وصعوبة تأمينها سواء عن طريق الدولة أو عن طريق السوق الحرة / أدى إلى انخفاض عدد الأسر التي تعمل في تربية الأغنام .

وقد اهتمت وزارة الزراعة بتشجيع تربية الأغنام في الريف السوري من خلال جملة من الإجراءات أهمها محاولة إعادة سلالات محسنة وتأمين القروض اللازمة لشراء الأغنام والأعلاف عن طريق الجمعيات الفلاحية ، بالإضافة لتأمين القروض اللازمة لتأسيس مشاريع لتربية الأغنام عن طريق المشاريع التنموية التي تتفذها الوزارة ، بالتعاون مع المنظمات والصناديق الدولية الممولة (كمشروع التنمية في المنطقة الجنوبية ومشروع التنمية بالمنطقة الساحلية والوسطى ومشروع تنمية الباية ومشروع التنمية الريفية في جبل الحص ومشروع تنمية المشروعات الأسرية بالتعاون مع هيئة مكافحة البطالة ، مما أدى إلى تأمين فرص حقيقة للأسر الريفية لزيادة أعداد هذه المشاريع ، وقد كان للمرأة حظاً وفيراً في الاستفادة من هذه القروض ، لكن استفادتها بقيت محدودة نظراً للشروط التي وضعتها الجهات الممولة كالمصارف الزراعية لإعطاء هذه القروض وعدم توفر هذه الشروط لدى المرأة الريفية مثل (توفر حيازات أو كفلاء الخ) ، فيما عدا المحاولات التي قامت بها بعض المشاريع التنموية التي

وضعت من خلالها شروطاً ملائمة للنساء الريفيات لتسهيل وصولهن للقروض بالاتفاق مع الجهات الممولة (كمشروع التنمية في المنطقة الجنوبية) .

إلا أن مشاركة المرأة في عمليات خدمة الأغنام لم تكن مرتبطة دائماً بحيازتها أو عدم حيازتها لرؤوس الأغنام ، إذ أن مشاركتها في كافة عمليات خدمة الحيوان احتلت المرتبة الأولى سواء كانت حائزة للأغنام أم كانت الحيازة لرب الأسرة أو أحد أفرادها الذكور .

وقد أظهر التقسيم النوعي للعمل في تربية الأغنام أن المرأة تأخذ على عاتقها الدور الأكبر في

أغلب العمليات الزراعية الخاصة بتربية الأغنام ، فمن بين شع عمليات خدمة زراعية رصدها المسح لوحظ أن المرأة تتفرد في ممارستها لبعض الأعمال بشكل مطلق كما في (الرقة - الحسكة - دير الزور) بالنسبة لعمليات تنظيف الحظيرة والحلابة وتصنيع الحليب وتحافظ على ارتفاع نسبة مشاركتها بهذه العمليات مقارنة مع الرجل بالنسبة المحافظات الباقية مع اختلاف ينطبق النسبة من محافظة إلى أخرى .

وبالنسبة لباقي العمليات أيضاً لوحظ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة مقارنة مع الرجل في أغلب المحافظات كعمليات التغذية والعنابة بالمواليد والإشراف على الولادة مقابل انخفاض نسبة مشاركة الرجل بهذه العمليات في نفس المحافظات .

بينما انخفضت مشاركة المرأة في عمليات الرعاية الصحية وتسيير الأغنام والتسويق في أغلب المحافظات السورية

١ - عملية تنظيف الحظيرة :

ترتفع مشاركة المرأة بالمتوسط إلى ٨٢% للنساء و ١٨% للرجال وتحافظ المرأة على ارتفاع نسبة مشاركتها في هذه العملية بالنسبة لباقي المحافظات المنتجة مع تفاوت بسيط في النسبة من محافظة لأخرى ، تشير هذه النسب إلى أن عملية تنظيف الحظيرة من العمليات التي تختص المرأة في أدائها بكونها امتداد لأعمال المرأة في المنزل حيث لا تتطلب هذه العملية أي مهارات فنية متقدمة ، كما أنها لا تتطلب الخروج من المنزل أو الاحتكاك مع التجار ، إنما تتطلب فقط بعض المهارات التي تتوفر لدى المرأة تلقائياً نتيجة قيامها بعمليات التنظيف في المنزل .

٤ - عملية الحلاة وتصنيع منتجات الحليب :

ترتفع نسبة مشاركة المرأة في الحلاة والمتوسط إلى ٩٦% للنساء مقابل ٤% للرجال
عملية تصنيع منتجات الحليب :

ارتفعت أيضاً نسبة مشاركة المرأة في هذه العملية لتصل إلى ١٠٠% في محافظات (درعا - القنيطرة - حماه - ادلب - الرقة - الحسكة - دير الزور) مقابل ٠% لمشاركة الرجل ، مع المحافظة على ارتفاع نسبة مشاركتها في هذه العملية في باقي المحافظات بتفاوت بسيط في النسبة بين المحافظات

مما سبق يتضح أن هاتين العمليتين تعتبران أيضاً من اختصاص النساء بكونهما من المهام التي تؤديها المرأة كامتداد لأدوارها المنزلية حيث يتوجب على المرأة أن تعمل على تأمين الغذاء للأسرة على مدار العام من خلال حفظه وتصنيعه بأشكال مختلفة .
 وأن القيام بهذه العمليات يتطلب مهارات يدوية لدى المرأة من خلال توارثها عبر الأجيال ولا يتطلب الخروج من القرية أو صرف نفقات للتدريب عليها .

ويحقق القيام بهذه الصناعات الاكتفاء الذاتي من الغذاء للأسرة بأقل التكاليف وحفظ الفائض من الحليب على شكل منتجات مختلفة (لبن - جبن - سمن) للمحافظة عليه والاستفادة منه على مدار العام .

مجموعة عمليات (تغذية الحيوان والعناية بالمواليد والإشراف على الولادة) :
 تتدرج هذه العمليات الثلاثة ضمن مجموعة عمليات خدمة الأغنام التي يكون للمرأة الدور الأهم في تأديتها بالنسبة لأغلب المحافظات ففي عملية تغذية الحيوان لوحظ أن لكل من المرأة والرجل مشاركة في العملية إلا أن نسبة مشاركة المرأة أعلى من مشاركة الرجل في أغلب المحافظات حيث وصلت النسبة في المتوسط إلى ٦٦% للنساء مقابل ٣٤% للرجال ،

عملية العناية بالمواليد :

فقد ارتفعت أيضاً مشاركة المرأة في أغلب المحافظات وهي (درعا - القنيطرة - ادلب - حلب - الرقة - دير الزور - الحسكة) لتصل وسطياً إلى / ٦٣ % بينما كان وسطي مشاركة الرجل في هذه العملية / ٣٧ % .

عملية الإشراف على الولادة :

لوحظ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العملية بأغلب المحافظات المنتجة (ريف - درعا - القنيطرة - حلب - الرقة - الحسكة) حيث وصلت متوسط مشاركة المرأة في هذه العملية إلى ٥٣% / مقابل ٤٧% / متوسط مشاركة الرجل فيها .

يتضح من البيانات أعلاه بأن للمرأة دوراً هاماً في أداء العمليات الثلاثة أعلاه حيث ارتفعت نسبة مشاركتها في أغلب المحافظات ونلاحظ هنا أيضاً بأن مهارة المرأة في أداء هذه الأعمال مرتبطة بإتقانها لدورها الإنجابي حيث تتوفر لديها الخبرة في الولادة والتغذية و يصنف المجتمع هذه الأعمال بأنها من الأدوار التقليدية التي يجب أن تؤديها المرأة كامتداد لأعمالها في المنزل .

عملية الرعاية الصحية :

أظهرت جداول التقسيم النوعي لهذه العملية تفاوتاً في أهمية دور كلاً من المرأة والرجل باختلاف المحافظات المنتجة حيث لوحظ ارتفاعاً واضحأً في نسبة مشاركة المرأة بالعملية لبعض المحافظات مقارنة مع الرجل بينما انخفضت نسبة مشاركة المرأة في هذه العملية مقارنة مع الرجل في محافظات أخرى وبالمتوسط ٤٠% نسبة مشاركة المرأة مقابل ٦٠% للرجل

عملية تسريب الأغnam :

أظهرت نتائج المسح انخفاض في نسبة مشاركة المرأة بهذه العملية في أغلب المحافظات حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة وسطياً إلى ٣٧% مقابل ٦٣% للرجل .

ويعتبر الدور الهام الذي يحتله الرجل في أدائها مرتبطاً بضرورة توفر بعض المهارات الفنية المتخصصة التي يتطلبها أداء هذه العملية حيث لا تتوفر هذه المهارات لدى المرأة الريفية نظراً لعدم إمكانية استفادتها من الدورات والنشاطات الإرشادية المختلفة الخاصة بها .

عملية التسويق :

نلاحظ انحسار كبير لدور المرأة في هذه العملية حيث تظهر نتائج المسح انخفاض في نسبة مشاركة المرأة في أغلب المحافظات لتعدم في بعضها مثل درعا وحماة وادلب حيث يقتصر الدور على القيام بهذه العملية بشكل مطلق لتصل نسبة مشاركته إلى ١٠٠% في (درعا - حماة - ادلب)

مشاركة المرأة بتربية الأبقار :

يظهر التقسيم النوعي لأداء عمليات الخدمة الخاصة بتربية الأبقار بأن كافة عمليات خدمة تربية الأبقار تتدرج فيها نسبة مشاركة المرأة في كافة المحافظات باتجاه ارتفاع نسبة مشاركة المرأة بعمليات تنظيف الحظيرة والتغذية والسقاية والعناية بنظافة الأبقار والعناية بالأبقار الحوامل والحلبة وتصنيع الطيب والعناية بالعجول الوليدة والرعاية الصحية حيث نلاحظ في كافة هذه العمليات ارتفاع نسبة مشاركة المرأة باستثناء محافظة إدلب

تشير هذه الدراسة إلى أن المرأة مسؤولة بشكل رئيسي عن كامل عمليات الخدمة المرتبطة برعاية وتربية الأبقار مع تفاوت بسيط بين محافظات المنطقة الجنوبية والساحلية والوسطى والشرقية والشمالية في زيادة النسبة حيث تحل الأخيرة النسب الأعلى لمشاركة المرأة في غالبية العمليات المذكورة

مشاركة المرأة بتربية الدواجن :

من قراءة الجداول المتضمنة التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين بالنسبة لعمليات خدمة الدواجن، لوحظ أن نسبة المشاركة في بعض الأعمال تتفاوت بين المرأة والرجل بالنسبة لكل عملية من العمليات. ونلاحظ بأن هذا التفاوت يكون أحياناً باتجاه واحد في كافة المحافظات بالنسبة لعملية من عمليات الخدمة أي باتجاه ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العملية المدروسة مقارنة مع الرجل أو العكس كعملية تنظيف الحظيرة مثلاً، بالنسبة لتربية الدواجن حيث نجد أن نسبة مشاركة المرأة في العملية مرتفعة مقارنة مع مشاركة الرجل حيث تصل نسبة مشاركتها في هذه العملية بريف دمشق إلى ٩٥% بينما تتحفظ نسبة مشاركة الرجل في نفس العملية إلى ٥%. وهذا نلاحظ أن هذه النسبة تحافظ على اتجاهها نحو ارتفاع مشاركة المرأة مقارنة مع مشاركة الرجل بالنسبة لنفس العملية في كافة المحافظات التي شملتها الدراسة، والتي تنتشر فيها تربية الدواجن مما يحقق فجوة نوعية ذات إشارة واحدة سلبية أو إيجابية تبقى محافظة على نفس الإشارة أو نفس الاتجاه كالانخفاض أو الارتفاع في نسبة المشاركة للمرأة مقارنة مع الرجل في كافة المحافظات.

وكمثال على بعض العمليات التي تحافظ فيها الفجوة النوعية على إشارتها المعاكسة للفجوة السابقة، أي باتجاه انخفاض نسبة مشاركة المرأة مقارنة مع الرجل، ذكر عملية تسويق المنتج (تسويق البيض واللحوم) حيث تأخذ هنا الفجوة النوعية أيضاً إشارة واحدة ناجمة عن استمرار انخفاض مشاركة المرأة مقارنة مع الرجل في هذه العملية في كافة المحافظات التي شملتها الدراسة. وهذا حالة ثالثة، نلاحظ فيها ثبات في إشارة الفجوة النوعية بالنسبة لكافة

المحافظات أي بمعنى أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الريفية في بناء الحظيرة في محافظات إدلب وحلب لا يقابل ارتفاع هذه النسبة في محافظات أخرى كريف دمشق ودرعا والسويداء حيث نلاحظ أن الفجوة النوعية بالنسبة لهذه العملية تأخذ إشارتين مختلفتين سالبة في بعض المحافظات وإيجابية في محافظات أخرى.

عملية تنظيف الحظيرة :

ترتفع نسبة مشاركة المرأة في كافة المحافظات حيث وصلت إلى ريف دمشق ٩٥٪ ، درعا ٧٥٪ ، السويداء ٦٩٪ و ١٠٠٪ في حماه و ١٠٠٪ في إدلب و ١٠٠٪ في دير الزور أي بفجوة نوعية ذات إشارة واحدة بربت من خلال محافظة نسبة مشاركة المرأة على الارتفاع بالنسبة لكافة المحافظات مقارنة مع مشاركة الرجل التي وصلت إلى ٢٥٪ ن ٥٪ / ٣١٪ ، ٣٠٪ ، ٣٠٪ ، ٣٠٪ / على التوالي أي بمعدل وسطي ٩١٪ لمشاركة المرأة و ٩٪ لمشاركة الرجل.

عملية التغذية :

"التغذية وتعتبر أيضاً من نفس الزمرة التي تتنمي إليها العملية السابقة كما هو الحال أيضاً" بالنسبة لعمليتي فرز البيض وتعبئته حيث ترتفع نسبة مشاركة المرأة في كافة العمليات مقارنة مع مشاركة الرجل وتحافظ كل عملية على ارتفاع نسبتها بالنسبة لكافة المحافظات مثل على ذلك عملية التغذية / في ريف دمشق ٨٨٪ للمرأة و ١٢٪ للرجل في درعا ٧٥٪ للمرأة و ٢٥٪ للرجل.

عملية فرز البيض :

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة مقارنة مع الرجل في محافظات المنطقة الجنوبية مثل ٨٣٪ للمرأة و ١٧٪ للرجل في محافظة ريف دمشق وحافظت النسبة على ارتفاعها باتجاه زيادة النسبة عن ذلك في محافظات المنطقة الشمالية الشرقية والوسطى لتصل إلى ١٠٠٪ للمرأة و صفر للرجل ليكون المعدل الوسطي لكافة المحافظات ٩٠٪ للمرأة و ١٠٪ للرجل في محافظات حماه ودير الزور وإدلب وحلب.

عملية تعبئة البيض:

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة إلى ٩٠٪ مقارنة مع مشاركة الرجل ١٠٪ في هذه العملية

بينما ينخفض مشاركة المرأة في عملية بناء الحظائر وتسويق

المنتجات

مشاركة المرأة بتربية دودة الحرير :

إن تربية دودة الحرير تعتبر من المشاريع الصغيرة الهامة التي تعمل بها الأسرة في الريف السوري حيث يحقق العمل في هذه التربية دخلاً إضافياً هاماً للأسرة ، وتمتاز هذه التربية بأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كما أنها لا تحتاج إلى فترة طويلة كي تعطي إنتاجاً أي أن دورتها الإنتاجية قصيرة تراوح ما بين ٣٠-٢٥ يوم ويمكن أن تتكرر دورتها الإنتاجية ٢-٣ مرات أو أكثر سنوياً ، تتجزء هذه التربية حيث توفر الظروف البيئية المناسبة لتنمية الدودة على أشجار التوت ويعتبر فصلي الخريف والربيع في سوريا في محافظتي حماة وطرطوس أكثر فصلين ملائمين بالإضافة لإمكانية تربيتها في الصيف إذا توفّرت العناية الالزمة أو الطرق الفنية المناسبة لزراعة أشجار التوت .

يعتمد نجاح المشروع وإعطاء إنتاجاً جيداً من الحرير الطبيعي على نجاح محصول الشرانق بالدرجة الأولى أي أن مردود الحرير الخام ونوعيته يتزايد كلما كانت التربية جيدة وأن نجاح التربية مرتبط بأداء عمليات الخدمة الخاصة بهذا المشروع بالشكل الأمثل .

رصد المسح العمليات الأساسية التي يؤديها مربى دودة الحرير في المحافظات المنتجة / حماة - طرطوس / لوحظ أن للمرأة الدور الأكبر والأهم في أغلب الخدمة الخاصة بهذا المشروع مقارنة مع الدور الذي يؤديه الرجل .

وقد أظهرت نتائج المسح ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في أغلب عمليات الخدمة الزراعية حيث تحتل المرتبة الأولى وتكون مسؤولة بدرجة أكبر من الرجل عن تسع عمليات خدمة من أصل إحدى عشر عملية هي :

١. تحضير وتنظيف غرفة الحضانة .
٢. تحضير غرفة التربية .
٣. حضانة البيوض ورعايتها .
٤. مراقبة تفقيس البيوض .
٥. تغذية البرقات .
٦. مراقبة الحرارة والرطوبة .
٧. تهيئة الوسط المناسب للحرافش .
٨. قطف الشرانق .
٩. تعبئة الشرانق .

مقابل مشاركة عظمى للرجل في عمليتين فقط هما التحميل والتزيل وعملية التسويق وقد لاحظنا اختصاص الرجل لهاتين العمليتين بالنسبة لكافة أنواع المشاريع الزراعية التي تحدثنا عنها سواء بالنسبة للإنتاج النباتي أو الحيواني .

وتوضح الجداول الخاصة بالتقسيم النوعي للعمل في تربية دودة الحرير محافظة المرأة على أرقام نسب مرتفعة للمشاركة في عمليات التقسيم أعلى مثلك انخفاض في نسب مشاركة الرجل في نفس العمليات لتصل أعلى نسبة لمشاركتها إلى ٩٠٪ في عملية مراقبة تقسيس البيوض مقابل ١٠٪ لمشاركة الرجل أي بفجوة نوعية قيمتها (٨٠) ويستمر ارتفاع نسبة مشاركتها في باقي العمليات بفارق قليل في مابينها من عملية تحضير غرفة التربية وصلت النسبة وسطياً إلى (٧١٪) لمشاركة المرأة و ٢٩٪ للرجل) وفي حضانة البيوض ورعايتها (٦٨٪ للمرأة و ٣٣٪ للرجل) وفي تغذية اليرقات (٦٥٪ للمرأة و ٣٥٪ للرجل) وفي مراقبة الحرارة والرطوبة (٥٥٪ للمرأة و ٤٥٪ للرجل) ، وتهيئة الوسط المناسب للحراشف ٧٠٪ للمرأة و ٣٠٪ للرجل ، وفي قطف الشرائق (٦١٪ للمرأة و ٣٩٪ للرجل) وأخيراً في عملية تعبئة الشرائق بلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة ٦٥٪ مقابل ٤٤٪ لمشاركة الرجل .

أما بالنسبة للعمليتين الأخيرتين (التحميل والتزيل والتسويق) فنلاحظ انعكاس للأدوار بالنسبة لعملية التحليل والتزيل حيث يحتل الرجل المرتبة الأولى في المشاركة بهذه العملية بالنسبة لكلا المحافظتين المنتجتين (طرطوس وحماة) ليصل متوسط نسبة مشاركتها إلى ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ لمشاركة المرأة ، أما في عملية التسويق فنلاحظ اختلاف بين المحافظتين المنتجتين في تأدية هذا الدور بالنسبة لكلا الجنسين ففي محافظة حماة نلاحظ أن المرأة شارك في عملية التسويق بنسبة ٧٠٪ مقابل مشاركة الرجل تصل إلى ٣٠٪ بينما في محافظة طرطوس فإن مشاركة المرأة تنخفض في العملية لنصل إلى ٣٣٪ مقابل ارتفاع في نسبة مشاركة الرجل لنصل إلى ٦٧٪ .
نستخلص مما سبق بأن المرأة هي المسؤول الرئيسي عن العمليات الإنتاجية الخاصة بتربية دودة الحرير .

مشاركة المرأة بتربية النحل :

إن مشروع تربية النحل من المشاريع الزراعية الإنتاجية التي تعمل بها الأسرة الريفية في بعض المحافظات كأحد المشاريع الاقتصادية الهامة التي تحقق دخلاً جيداً للأسرة رصد المسوح كافة العمليات الخاصة بتربية النحل في محافظتي طرطوس والقنيطرة للتعرف على الدور الذي يؤديه كلاً من المرأة والرجل في كافة مراحل العمل بالمشروع وقد اظهر التقسيم النوعي لأداء العمل بين الجنسين بالنسبة لكافة عمليات الخدمة الزراعية الخاصة بتربية

النحل بان للمرأة مشاركة محدودة في اغلب العمليات بينما يحتل الرجل المرتبة الأولى ليكون مسؤولاً عن كافة مراحل العمل بشكل عام .

من قراءة الجداول المتضمنة التقسيم النوعي لأداء كافة عمليات الخدمة الزراعية لكل محافظة منتجة يتضح بان مساعدة المرأة لمرببي النحل سواء كان زوجها أو أخيها أو والدها تظهر بشكل أعطي في عمليات فرز العسل وتصفيته بستنته وفرز الشمع حيث يصل متوسط كمية مشاركتها في هذه العمليات في محافظتي طرطوس و القنيطرة إلى %٣٥ ، %٤٥ ، %٣١ على الترتيب

وتحفظ نسبة مشاركتها في باقي العمليات وعدها ١٧ عملية بلا حدودها الدنيا ليخفيض دورها تماماً في بعضها كما في طرطوس حيث تصل مشاركة المرأة إلى %٠ في عمليات اختيار مكان المنحل وشراء الخلايا ونقل الخلايا إلى المراعي وتدخين المنحل والكشف عن الخلايا والتغذية وتنظيف الخلية والإطارات وإضافة إطارات جديدة وتقسيم الخلايا وتهويتها في الصيف وتدفتها في الشتاء ومكافحة دودة الشمع وقطف العسل والتحميل والتزييل والتسويق وبشكل عام فقد تراوح وسط نسبة مشاركتها في هذه العمليات للمحافظتين معاً ما بين %٠ لعملية التحميل والتزييل و %١ لاختيار مكان النحل

وتقسيم الخلايا و %٢ لعملية شراء الخلايا ونقلها إلى المراعي و %٤ لعملية تهوية الخلايا في الصيف وقطف العسل و %٧ لمكافحة دودة الشمع والكشف عن الخلايا و %٨ لتدفئة الخلية في الشتاء و %١٠ لتدخين النحل وإتلاف بعض المركبات الجديدة والتسويق و %١١ في عملية إضافة إطارات جديدة و %١٧ في التغذية و %١٩ بالنسبة لعملية تنظيف الإطارات والخلية

ويمكنا ان نستنتج بان دور المرأة يكون أكثر أهمية بالنسبة للعمليات التي يمكن أداؤها داخل المنزل وبشكل يدوى دون الحاجة للخروج من القرية الأمر الذي يتطلبه تنفيذ عمليات أخرى كما ان المرأة تقوم بمساعدة بهذه الحملة بكونها لا تتطلب مهارات فنية خصوصية كما في فرز العسل وبستنته وفرز الشمع أما بالنسبة لعملية التحميل والتزييل والتسويق فإن ما ذكر عن انخفاض دور المرأة فيما بالنسبة لكافة المحاصيل والأشجار المثمرة التي درسناها يذكر في مشروع المحل حيث أن المرأة تبقى بعيدة عن أداء عملية التسويق لمونها العملية التي تتطلب خروجاً من القرية أو التعامل مع غرباء بالإضافة لمهارات أخرى تسويقية لا تمتلكها المرأة فضلاً عن أن هذه العملية مرتبطة بقبض قيمة المنتج والتصرف به . وإن المرأة ليست صاحبة القرار في التصرف بمنافع العملية الإنتاجية بالنسبة لأغلب المشاريع الزراعية التي درسناها ومن بينها مشروع تربية النحل .

ويضوء نتائج الدراسة المعدة تم صياغة برامج عملت مديرية المرأة على تنفيذها

أولاً: صياغة برامج إستراتيجية لإدماج المرأة الريفية في التنمية الزراعية المستدامة وتشمل:

١- برنامج تطوير مشاركة المرأة في العمل الزراعي ويهدف إلى :

- تطوير الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً من خلال تعزيز مشاركة المرأة وتحسين مستوى أدائها في العمل الزراعي.

٢- برنامج تطوير المشروعات الزراعية الصغيرة المدرة للدخل للنساء و يهدف إلى :

- تحسين دخل المرأة الريفية عن طريق تمكينها من تأسيس مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

٣- برنامج تمكين المرشدات الزراعيات للعمل في التنمية الريفية الزراعية المستدامة و يهدف إلى :

- رفع كفاءة المرشدات الزراعيات وتمكينها للعمل في تنمية المرأة الريفية.

ثانياً: صياغة وثيقة مشروع لتطوير مشاركة المرأة في العمل الزراعي
بضوء نتائج المسح وتوزيعها على كافة الجهات العاملة في مجال التنمية الريفية لإمكانية دعم مشاريع تنمية المرأة الريفية التي تختص بتطوير المهارات الفنية الزراعية للنساء الريفيات.

ثالثاً: إعداد دليل تنمية المرأة الريفية للمرشدة الزراعية الذي يهدف إلى
تزويد مهندسة المرأة الريفية بالآلية ومنهجية العمل التي يتطلبها إدماج المرأة في التنمية الزراعية المستدامة.

الاحتياجات والإستراتيجية المقترحة لتنمية المرأة الريفية :

بناء على الأدوار التي تؤديها المرأة في المجتمعات الريفية سواء في النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني او في المنزل ورعاية الأطفال وبعد التعرف على المعوقات التي تواجه تفعيل وتشييط هذه الأدوار وكذلك التعرف على البرامج الموجهة للمرأة الريفية وإلقاء الضوء على بعض النماذج من المشاريع الرائدة ممكناً الخلوص إلى تحديد الاحتياجات الازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية والإستراتيجية التي تبنتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمصاغة بضوء هذه الاحتياجات

أولاً: - ممكن تلخيص المشكلات التي تواجه المرأة الريفية بايجاز بالنقاط التالية :

- ١- سيادة بعض القيم التقليدية في المجتمع الريفي
- ٢- سيادة بعض العادات والتقاليد التي تزيد فقر وتخلف المرأة
- ٣- انتشار الأممية بين النساء بشكل واسع
- ٤- عدم توريث النساء في الريف
- ٥- عدم المساواة في (اقتسام السلطة) اتخاذ القرار بين الرجل بما يخص الأسرة
- ٦- معاناة المرأة من مشكلة الفقر
- ٧- عدم ملكية المرأة للأراضي الزراعية
- ٨- صعوبة الحصول على مصادر تمويل وقروض مصرافية
- ٩- نقص الخبرة الفنية بإدارة المشاريع المدرة للدخل
- ١٠- عمل النساء بدون أجر
- ١١- عمل النساء لساعات عمل طويلة يومياً
- ١٢- تعدد الأدوار التي تمارسها المرأة في الريف
- ١٣- عدم استفادة المرأة من المكننة الزراعية واحتياصها بالأعمال اليدوية التي تحتاج إلى صبر مشقة في العمل
- ١٤- عدم التكافؤ بين المرأة والرجل في الاستفادة من المنافع والموارد المتاحة في القرية
- ١٥- عدم استفادة المرأة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي على قدم المساواة مع الرجل
- ١٦- عدم تجنيس قضايا التنمية
- ١٧- ضعف القاعدة المعلوماتية الخاصة بالنساء الريفيات والعمل الذي تقوم به النساء في الأعمال الزراعية

- ١٨- غياب البحث العلمي الأكاديمي النظري والميداني عن قضايا المرأة الريفية
- ١٩- عدم وجود تخصص جامعي بإرشاد المرأة الريفية
- ٢٠- قصور بعض القوانين المساعدة لعمل المرأة في الزراعة
- ٢١- عدم تمكين المرأة من حقوقها القانونية

ثانياً :

- من هذه المعوقات والسلبيات نستطيع تحديد احتياجات المرأة الريفية في سوريا بالنقاط التالية :
- تحتاج المرأة الريفية إلى مزيد من الجهد لمحو أميتها فالأمية أخطر ما يواجهها وهي من أهم أسباب الفقر وعدم معرفة المرأة بحقوقها وكبر حجم أسرتها
 - تحتاج المرأة الريفية إلى برامج منح ائتمانات وضمانات للحصول على القروض دون ضمانة الأرض بل بكفالات شخصية
 - حاجة المرأة إلى الاستفادة من الموارد المتاحة والمنافع
 - تحتاج المرأة الريفية إلى برامج تدريبية في مجال اختيار المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وكيفية إدارتها ودراسة السوق والتكاليف
 - هناك حاجة ملحة لوجود أبحاث علمية جامعية متخصصة في البحث بقضايا المرأة الريفية سواء ميدانية أو نظرية للتعرف على واقعها ومشكلاتها
 - هناك حاجة ملحة لوجود تخصص جامعي بإرشاد المرأة الريفية سواء الإرشاد الاجتماعي أو الزراعي
 - تحتاج قضية المرأة الريفية إلى برنامج توعية ولفت نظر أصحاب القرار لأهمية تجنيس قضايا التنمية الريفية
- تحتاج ثلبة احتياجات المرأة بشكل يتناسب مع التنمية المستدامة لابد من إقامة مشاريع تنمية ريفية شاملة تأخذ بعين الاعتبار
- ١- مشاركة أبناء المجتمع في جميع خطوات تخطيط وتنفيذ مشروع التنمية بكل نشاطاته
 - ٢- مشاركة أبناء الجهات ذات العلاقة بالتنمية بالريف
 - ٣- دراسة احتياجات المجتمع بشكل شمولي
 - ٤- وضع أولويات للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومعالجتها بشكل شمولي وحسب الأولويات
 - ٥- إجراء تقييم لكل مرحلة من مراحل التنفيذ
 - ٦- تعطى أهمية خاصة لقضايا المرأة عند تنفيذ هذه المشاريع
- ويمكن أن يتم البدء بقرية أو عدة قرى ثم يتم تعميم التجربة إلى أكبر عدد ممكن من القرى

هذا وقد انعكست هذه الاحتياجات على شكل إستراتيجية تبنتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتنمية المرأة الريفية مع العلم أن هذه الإستراتيجية المقترحة هي جزء من الإستراتيجية الوطنية للمرأة في سوريا التي أعدت بعد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ لتكون منهاج عمل الحكومة السورية

ويشارك في تنفيذها العديد من الوزارات والمنظمات الشعبية والتي يتم التنسيق بينها وبين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في مجال تنمية المرأة الريفية وأهم هذه الجهات الاتحاد النسائي العام /وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / وزارة الثقافة / وزارة الصحة الخ

هذا وتعالج إستراتيجية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المحاور التالية :

محاور الاستراتيجية :

- أ - المرأة والاقتصاد
- ب - المرأة والصحة
- ج - المرأة والتعليم
- د - المرأة والبيئة
- ه - المرأة والاعلام
- و - المرأة والقانون
- ز - المرأة والمحور الاجتماعي

الاستراتيجيات والتوصيات المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي

أولاً - توصيات لتفعيل دور المرأة في تحقيق الامن الغذائي :

أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية المعاصرة يشير إلى تقدم ملموس يشمل جميع نواحي الحياة ، وتحقيق في إطار الكفاية والعدل للمواطنين ، وقد بينت الأرقام والنسب السابقة والتي عرضت لواقع الفئات التي تعيش في المناطق التي شملتها والتي سوف تشملها مشاريع التطوير الزراعي وبرامج التنمية الزراعية ، أن المكونات الأساسية في الغذاء للأسر الريفية متوفرة ، وأن المساعي سوف تركز على تحقيق الارتفاع بمستوى الغذاء كما ونوعاً وتبذل المنظمات الشعبية والدوائر الزراعية ، في خططها السنوية المتتالية ، جهوداً كبيرة تحقق على المدى القريب والبعيد ارتقاء " حقيقياً " بمستوى الخدمات ، وخاصة في مجال

الخدمات الصحية والغذائية ولا شك أن تعزيز الجهود وتكثيفها لصالح المرأة الريفية يمكن أن ينعكسا مستقبلاً بشكل أفضل على واقع النساء الريفيات وتتطلب هذه المساعي لتحقيقها التوصيات التالية :

- ١ - العمل على تكثيف الجهود في إطار تطوير قدرات المرأة الريفية لرفع كفاءتها الانتاجية .
- ٢ - تمكين المرأة من الحصول على قروض بإنشاء نظام ائتماني مناسب .
- ٣ - تأهيل مرشدات ريفيات للعمل مع المرأة الريفية وتدريبها على تصنيع الأغذية وتعبئتها وتخزينها وتسييقها .
- ٤ - إيجاد مزيد من فرص العمل المأجور للنساء الريفيات .
- ٥ - توجيه الجهود لأنشاء تعاونيات أهلية للنساء الريفيات ، وتوجيه نشاطات تلك التعاونيات لانتاج الغذاء وتصنيعه وتأمين دخول خاصة للنساء الريفيات .
- ٦ - العمل على توجيه النساء الريفيات نحو الابتعاد عن العادات الغذائية غير الملائمة ، والتي نتجت عن عادات استهلاكية لغذاء غير مدروس وغير مفيدة لأفراد الأسرة ، مثل انتشار شراء المياه الغازية والمأكولات الصناعية غير الصحية للأطفال والتوجيه حسن اختيار البديل التي تؤمن التغذية الجيدة والصحية لأفراد الأسرة .
- ٧ - إيجاد مسالك تسويق جديدة وملائمة تمكّن النساء الريفيات من تسويق إنتاجهن وتأمين مصادر خاصة بهن للدخل .
- ٨ - بذل مزيد من الجهود لتوجيه النساء الريفيات نحو حسن إدارة الموارد المائية ، وعدم هدر الماء وترشيد استهلاكه وحمايته من التلوث ، نظراً لأن للمرأة الريفية دوراً هاماً في هذا المجال ، بالإضافة إلى الجهود الحكومية والرسمية التي تحفظ الموارد المائية من الهدر والتلوث بإقامة السدود والخزانات ومراقبة التعقيم .
- ٩ - السعي لتوصيل التقنيات الزراعية للنساء الريفيات ، عن طريق الوسائل الإرشادية ، وعن طريق خدمات الجمعيات الفلاحية .
- ١٠ - إعداد برامج موسعة لتوجيه النساء الريفيات في مجال الاقتصاد المنزلي .
- ١١ - تنفيذ مزيد من برامج التدريب والتأهيل في مجالات الصناعات الغذائية المحلية ، كصناعة الاجبان والألبان وتخليل الزيتون والمخللات وحفظ الأسماك وتربيبة النحل وتربية دودة القز .
- ١٢ - توفير الآليات والدورات التدريبية للارتفاع بالصناعات اليدوية والحرف التقليدية ، ومساعدة النساء الريفيات في الحصول على الآليات والتقنيات عن طريق قروض ميسرة .

١٣ - توجيهه مراكز البحث نحو إجراء مزيد من الدراسات والبحث التي تستقصي أوضاع النساء الريفيات ، وتحدد السبل الكفيلة بالارتقاء بواقعهن إلى الأفضل ، في جميع مجالات الحياة ، من نقلات نوعية وارتقاء ينهض بالمجتمع بجميع فئاته ، اقتصادياً" واجتماعياً" .

ثانياً - توصيات لتحقيق الأمن الغذائي للأسرة الريفية من منظور التنمية الريفية المتكاملة ولكن مع أهمية دور المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي للأسرة يجب عدم إغفال دور باقي أفراد الأسرة بل من الأجدى أن تعالج مفهوم الأمن الغذائي للأسرة الريفية من منظور متكامل وشامل يتضمن دراسة الأسرة ومقوماتها ليس فقط على مستوى المنزل والحياة الأسرية بل على مستوى البيئة المحلية والمجتمع المحلي من أجل النهوض بها متكاملة وهذه النظرة الشمولية يمكن أن تجعل كل منزل متوازن ومتناسب من الناحية المعيشية ، وسلیماً" من الناحية الاقتصادية ، وأفراده أصحاء جسمياً" وعقلياً" ومتزنين عاطفياً" ونفسياً" .

ما يجعله قادرًا" على المشاركة المجتمعية والبيئية بشكل إيجابي وفعال وبذلك يستطيع جميع أفراد الأسرة تحقيق متطلبات التنمية الريفية المتكاملة والشاملة والأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والوطني .

واستناداً إلى المعطيات السابقة من نتائج المسوح الميدانية والدراسات النظرية يمكن بيان أهم المقترنات والتوصيات التي من شأنها تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسكاني للأسرة الريفية ومن ضمنها المرأة من أجل تحقيق الامن الغذائي حسب مفهوم التنمية الريفية المتكاملة والشاملة من خلال المجالات التالية :

١ - التنمية الريفية المتكاملة والشاملة .

٢ - البرامج التنفيذية لتلبية مختلف حاجات التنمية الريفية المتكاملة والشاملة .

٣ - تطبيق الادارة المنزليه في حياة الاسرة الريفية .

٤ - حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية .

أ - في مجال التنمية الريفية المتكاملة والشاملة :

العمل على تحقيق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة بأبعاده المختلفة والذي يتضمن :

١ - زيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتعزيز دور المؤسسات الخدمية والارشادية والبحثية مثل : الجمعيات التعاونية - الارشاد الزراعي - التسويق - الاقراض - مركز الابحاث التنموية - مركز الاتصال الجماهيري والاعلامي وغير ذلك ... لتساهم في زيادة الانتاج والانتاجية .

٢ - رفع مستوى مهارات السكان الريفيين عن طريق التدريب والتأهيل المناسب لهم ، والتعليم النظمي وغير النظمي الملائم للبيئة الريفية . ليتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم ودخلهم ، ورفع مستوى معيشتهم ليساهموا ويشاركون بفعالية في تنمية مجتمعاتهم .

٣ - تحسين مستوى الحياة عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليمية التي تعتبر مصادر التوسيع لمختلف قنوات المجتمع ، بالإضافة إلى برامج محو الأمية والأنشطة الثقافية والترفيهية وغير ذلك من الفعاليات الهدافة .

٤ - إجراء الدراسات والبحوث التي توفر البيانات اللازمة لتحديد الاحتياجات الأولية للسكان ، والتي تعتبر بمثابة القاعدة لوضع الحلول والأساليب المناسبة التي من شأنها معالجة المشكلات التي تقف في وجه تحقيق تلك الغايات والاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والغذائية وغير ذلك من المتطلبات .

٥ - العمل على تنفيذ الأنشطة البيئية الهدافة إلى حماية البيئة المحلية من التلوث . عن طريق نشر التوعية البيئية والصحية . وعن طريق الفعاليات الشعبية المدرسية وغير المدرسية لحماية البيئة من كافة أشكال التلوث . بهدف رفع مستوى الوعي السكاني الصحي والبيئي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية من ماء وتربة وهواء لحفظ سلامة الموارد الطبيعية من التلوث والاستنزاف

٦ - تعزيز دور المرأة الريفية لرفع كفافتها في المساهمة بالأنشطة الموجهة للأمن الغذائي والتنمية الريفية لأهمية دورها في مجتمع الريف السوري . إذ تقوم بتنفيذ أكثر من ٧٠ % من الأعمال الزراعية في حال وجود الزوج ، في حين تقوم بكافة الأعمال في حال غيابه أو وفاته .

وللوصول إلى ذلك لا بد من إعداد وتنفيذ مشاريع تأهيلية وتدريبية إرشادية للمرأة الريفية لتحسين كفافتها وأدائها في مختلف المستويات العملية والإنتاجية .

٧ - اختيار مرشددين ومرشدات ريفيين لمختلف أنشطة برامج ومشاريع التنمية الريفية ممن تتوفر لديهم الرغبة والاستعداد والقناعة للعمل في مختلف أنشطة التنمية الريفية و .

ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من التخطيط المتكامل والشامل الذي يشتمل على ما يلي :
- الاستثمار الأمثل لقوى العاملة والموارد الطبيعية والبشرية .

- الترتيب النوعي للحاجات وفقاً للطبيعة الجماعية والمجتمعية .

- المشاركة المجتمعية في التنمية واتخاذ القرارات .

ب - في مجال البرامج التنفيذية لتلبية مختلف حاجات التنمية الريفية المتكاملة والشاملة :

لما كانت التنمية الريفية المتكاملة ذات جوانب الحياة الريفية ليتحقق هدف الأمن الغذائي للإسرة الريفية . وفيما يلي أهم البرامج التي ينبغي إعدادها والتخطيط لها والعمل على تنفيذها

١ - البرنامج الاقتصادي :

يتضمن مختلف الأنشطة الانتاجية الزراعية وغير الزراعية والتي من شأنها زيادة دخل الاسرة الريفية ، ويتم ذلك عن طريق إقامة مشاريع زراعية أو صناعية أو محطات تربية حيوان أو مشاريع خدمية .

٢ - البرنامج التعليمي والثقافي :

يتضمن مختلف الأنشطة التعليمية والثقافية والتأهيلية والتدريبية والتي من شأنها رفع المستوى التعليمي والثقافي للأسرة والذي سينعكس على مستوى الوعي والإدراك العام لمختلف المشكلات الريفية ، ويتم ذلك من خلال افتتاح المدارس النظامية والتعليم الالزامي بالإضافة لمركز محو الأمية وتعليم الكبار ومركز التدريب والتأهيل المستمر وتنظيم دورات عبر المركز الثقافي والمنظمات الشعبية .

٣ - برنامج التوعية والتنقيف الصحي :

يتضمن مختلف الأنشطة الصحية الوقائية والتدريبية والتأهيلية لحماية الصحة العامة للسكان الريفيين مثل :

- اتباع دورات تدريبية على الاسعافات الاولية .
- مراعاة قواعد وأصول النظافة العامة مثل مكافحة القوارض والحشرات وفصل حظائر الحيوانات عن المسكن ، والتخلص من النفايات ...
- أهمية عدم شرب المياه الملوثة وضمان شرب المياه الصالحة .
- أهمية التبيح والتحسين ضد مختلف الامراض وأهمية اقتناء صيدلية منزلية .
- وغير ذلك .

٤ - برنامج الغذاء والتغذية :

يتضمن التبيح والتدريب على مبادئ وأسس التغذية الصحية والسليمة مثل :

- إعداد وجبات غذائية متوازنة ومتكلمة تحتوي على العناصر الغذائية الضرورية للإنسان .
- تحضير وجبات غذائية خاصة بالأطفال والحوامل والرضع والمرضى .
- نشر الوعي بأهمية إتباع قواعد تنوع الوجبات الغذائية .
- نشر الوعي بأهمية الارضاع الطبيعي .
- نشر الوعي لأهمية غسيل ونظافة الخضار والفواكه التي تأكل نيئة .

٥ - البرنامج الاجتماعي :

يتضمن مختلف الأنشطة الاجتماعية للسكان الريفيين والتي تساعده على التعاون والتآزر وتشجع الإبداع الخلاق للأفراد والجماعات من أجل تنمية المجتمع المحلي ويتم ذلك بالتعاون

مع المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية ضمن الروابط العائلية والأسرية التي تقدس القيم والأخلاق النبيلة .

٦ - برنامج التربية السكانية والصحة الإنجابية :

يتضمن هذا البرنامج التثقيف والتوعية بأهمية بناء أسرة سعيدة يتتوفر لمختلف أفرادها متطلبات الحياة عن طريق التربية السكانية والصحة الإنجابية من خلال :

- بيان أهمية المباعدة بين الولادات على صحة الأم والطفل وكذلك ميزانية الأسرة .
- عدم الزواج من الأقارب وكذلك الزواج المبكر وبيان أضرار ذلك .
- محاربة العادات والتقاليد السيئة مثل الأخذ بالثار .
- وغير ذلك .

٧ - برنامج تنمية المرأة الريفية :

يتضمن هذا البرنامج أنشطة متنوعة والتي من شأنها تحسين مستوى ونوعية حياة المرأة في مختلف الشؤون الحياتية لها وتساعد على تعميمها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي والوطني .

٨ - برنامج الخدمات العامة :

وينطوي تحته كافة الفعاليات والأنشطة العامة الهادفة ل توفير الخدمات العامة للمجتمع الريفي مثل - تعبيد الطرق الفرعية وإصلاح الرئيسية منها - إنارة الشوارع - توفير مياه الشرب - تحسين مداخل القرية ومخارجها مع الحفاظ على الناحية الجمالية لها وبما يتناسب والبيئة المحلية الأصلية .

٩ - تطبيق الإدارة المنزلية في حياة الأسر الريفية :

تهدف الإدارة المنزلية للأسرة الريفية إلى تعليم المرأة على تنفيذ أعمال المنزل وفق مختلف الأساليب الصحية وبأقل جهد ممكن ، لضمان راحتها والحفاظ على صحتها . ويتم ذلك بتوزيع الاعمال على مدار الأسبوع بين المنزل والحقل بشكل منظم ، ومن ثم حثها على ضرورة تنظيم ميزانية للأسرة تحدد من خلالها كل من الموارد والدخل والمصروفات ، لتمكن من تنظيم الإنفاق وفق الحاجيات الرئيسية لأفراد الأسرة . وتحفيز المرأة على البحث عن مصادر إضافية لزيادة دخل الأسرة لاستثمار الوقت الضائع عن طريق إكسابها بعض المهارات اليدوية من خلال برنامج الاقتصاد المنزلي الذي يتضمن مجموعة من الأنشطة منها :

- ١ - الصناعات اليدوية مثل : صناعة الور德 - الرسم على الزجاج والقماش - حياكة الأصوف - التطريز - الخياطة - صناعة القش ... وغير ذلك .

- ٢ - الصناعات الغذائية مثل : الاجبان والالبان - المربيات - المخللات - والمعجنات - حفظ الخضار والفواكه - اللحوم المقددة ... وغير ذلك .
- ٣ - صناعة المنظفات مثل : الصابون - الشامبو - ماء جافيل .. وغير ذلك .

د - في مجال حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية :

- يتضمن موضوع حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية العمل على تنفيذ الآتي :
- ١ - وضع برامج تعالج مشكلات الموارد الطبيعية وكيفية استثمارها الرشيد من قبل الفلاحين ، كالمياه والتربة . من أجل الحفاظ عليها من مختلف أشكال التلوث والاستزاف والهدر . عن طريق تشكيل الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية عنها ، ومعرفة الكفاية الفردية للكميات المستهلكة من المياه وكذلك الشعور بالمسؤولية الكاملة عن تردي وانخفاض مردودية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .
 - ٢ - وضع خطط عمل تطبيقية للحد من استخدام المبيدات الحشرية ، والتحفيز على استخدام طرق المكافحة الحيوية لما لها من أهمية بيئية واقتصادية . عن طريق برامج التوعية والتثقيف البيئي حول معنى المكافحة الحيوية وأثارها لتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحوها ونحو البيئة .
 - ٣ - إنشاء مركز لرعاية الشؤون البيئية في القرية بالاعتماد على المشاركة الجماعية الفعالة لسكان المناطق ، والحد من تحويل الدولة والسلطات الحكومية مسؤوليات المشكلات البيئية التي تؤدي إلى تلوث الهواء أو الماء أو التربة . وتشجيع المواطن للقيام بمبادرات فردية أو جماعية لمعالجة المشكلات البيئية والحفاظ على نظافة القرية من المخلفات والنفايات المنزلية والحيوانية والعمل على إعادة استخدامها أو تصنيعها .
 - ٤ - التعاون والتآغام بين مختلف الجهات الحكومية والشعبية من أجل رفع مستوى الوعي والتثقيف البيئي لسكان القرى ، عن طريق مختلف الأنشطة المدرسية وغير المدرسية في التعليم النظامي واللأنظامي من خلال مختلف وسائل التثقيف الشعبي والإعلامي عن طريق : عقد الندوات والمناظرات والأنشطة التربوية والمبادرات الانتاجية بين القرى وسكان كل قرية وهي من خلال استخدام أسس التعزيز والتحفيز المادي والمعنوي من أجل تتميمه القيم والمفاهيم البيئية السليمة وتمثلها عملياً" .
 - ٥ - ضرورة استمرار الدولة في الرعاية غير المباشرة للإشراف على كافة الأنشطة البيئية التي تتفذ من قبل أهالي القرية ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي من أجل استمرار وتصحيح مسارات أنشطة وأعمال تلك المراكز المحلية في تحسين الشروط البيئية .